

# السعودية تفتح الأبواب أمام نشاط البنوك الرقمية

## الترخيص لأول بنكين بتقديم خدمات عبر الإنترنت والهواتف الذكية



تسهيل الخدمات المصرفية الرقمية

ويمكن للبنوك الرقمية تلبية احتياجات قطاعات كثيرة مثل الفجوة الائتمانية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحقيق قدر أكبر من الشمول المالي. كما تلبي هذه الكيانات احتياجات القطاعات التي تواجه نقص الخدمات وتقليل التكاليف للمستهلكين، إذ تستعمل البنوك الرقمية على زيادة تكامل القطاع المالي والمصرفي في السعودية والمنطقة مما يعزز قدرتها التنافسية وحيويتها على التكيف.



محمد الجدعان  
هدفنا تطوير بيئة تقنية رقمية أكثر كفاءة في القطاع المالي

ومن المرجح أن تضيف البنوك الرقمية قيمة كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات والتجارة وتستهم بشكل أكبر في تطوير النظام البيئي المالي الشامل وتشجيع الإدماج وتعزيز الخدمات المالية والوساطة في بورصة السعودية (تداول) وخارجها.

وتقبل البنوك الرقمية الودائع وتشارك أنشطة الخدمات المالية الأخرى ذات الصلة من خلال الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بشكل أساسي عوضاً عن التفاعل الفعلي مع الزبائن. ورخص المركزي السعودي خلال الفترة الماضية لقرابة 16 شركة تقنية مالية سعودية لتقديم خدمات المدفوعات والتمويل الاستهلاكي المصغر ووساطة التأمين الإلكترونية. كما صرح لنحو 32 شركة تقنية مالية للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية والمخصصة لتجربة الخدمات والمنتجات المالية البتكرية في أكبر اقتصاد المنطقة العربية.

لجميع متطلبات الإشراف والرقابة المطبقة على البنوك العاملة بالبلاد، والتأكيد على الجوانب التقنية والأمن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية. وأوضح أن هذه الكيانات ستقدم منتجات وخدمات مالية حصرية عن طريق القنوات الرقمية من خلال نموذج عمل مصرفي مبتكر للقطاعات، مما يسهم في ارتفاع الشمول المالي مع مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي والتقني العالمي.

ودعا المبارك المؤسسات الراغبة في تقديم طلبات التراخيص إلى الاطلاع على الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشير العديد من الدراسات والتقارير الدولية المعنية بعمل الأنظمة المصرفية إلى أن مستخدمي البنوك الرقمية عبر أجهزة الهاتف أكبر بكثير من مستخدمي البنوك التقليدية حيث باتت زيارة فروعها في الإنترنت أقصر الطرق وأسهلها دون الحاجة إلى التعاملات النقدية.

ويقول خبراء في القطاع المصرفي إن تأسيس البنوك الرقمية، التي تقدم خدماتها عبر الإنترنت والهواتف الذكية، سوف يجعلها أكثر قدرة على المنافسة من البنوك التقليدية بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية خاصة في ظل انخفاض أسعار الفائدة وبلوغها أحياناً مستويات سلبية. وخفض المركزي سعر الفائدة منذ بداية جائحة كورونا في شهر مارس العام الماضي، وأبقى عليه دون تغيير عند حدود منخفضة بواقع 1 في المئة وذلك انسجاماً مع قرار الاحتياطي الفدرالي بشأن سعر الفائدة الأميركي.

توجهات الجهات الحكومية وتكاملها، لتحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام ودعم التنافسية.

وأوضح الجدعان أن القرار يأتي في إطار تطوير منظومة القطاع المالي ضمن استراتيجية تمتد حتى 2025 والمساهمة أيضاً في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، من خلال فتح المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية.

وتنص وكالة الأنباء السعودية الرسمية أنه سيتم تحويل شركة المدفوعات الرقمية السعودية (أس. تي. سي. باي) لتصبح بنكا رقما محليا (بنك أس.تي.سي) لمزاولة الأعمال المصرفية برأسمال يبلغ 2.5 مليار ريال (670 مليون دولار).

أما البنك السعودي الرقمي فسيكون عبارة عن تحالف عدد من الشركات والمستثمرين بقيادة شركة عبدالرحمن بن سعد الراشد وأولاده برأسمال يبلغ 1.5 مليار ريال (400 مليون دولار). وكان المركزي السعودي قد أعلن في وقت سابق هذا الشهر استكمال الإجراءات المتعلقة بدراسة طلب الترخيص للبنكين رقميين محليين لمزاولة الأعمال المصرفية في البلد قبل أن يتم رفع الطلبين إلى الحكومة.

وقال في بيان حينها إنه "تم استكمال المتطلبات النظامية والإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، بالإضافة إلى الإرشادات والمعايير لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية". وتؤكد السلطات النقدية أن الخطوة تؤكد التزام الحكومة بالابتكار ودعم النمو مع إدارة المخاطر لتشجيع الوصول إلى نظام مالي متين ومستدام سيديم رؤية الحكومة المتعلقة بتطوير دور البنوك في الاقتصاد وفق أسس مستدامة. وقال محافظ المركزي فهد بن عبدالله المبارك إن "البنوك الرقمية ستخضع

# عمان تمنح المستثمرين الأجانب إقامة لعشر سنوات

الخليج الغنية بالنفط، لعرض تاشيرات إقامة طويلة الأجل للمستثمرين الأجانب طيلة السنوات الأخيرة لمنح إقامات الدين إصلاحات واسعة لتصحيح أوضاعها المالية الواهنة. ويرى محللون أن القرار سيدعم مناخ الأعمال وسيعمل على توفير بيئة جاذبة ومشجعة على نمو ونجاح المشروعات الاستثمارية، وسيعطي الوجهة العمانية مكانة تنافسية إقليمياً ودولياً.

وفي ظل انخفاض أسعار النفط وتنويع موارد الاقتصاد بعيداً عن إيرادات الطاقة تنطلق هذه الدول إلى بقاء مقيمين وأسرهم يمكنهم المساهمة في الاقتصاد رغم أنها شرعت في تطبيق سياسات توظيف الوضائف لتقليل معدلات البطالة في صفوف المواطنين. ومنذ انهيار سعر النفط في 2014 قفزت نسبة الدين في السلطنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 15 في المئة إلى 80 في المئة العام الماضي، فيما لم تحزن خطط مسقط لتنويع الإيرادات بعيداً عن النفط وخفض الإنفاق على القطاع العام المتضخم تقدماً كبيراً. وتعتبر إجراءات التقشف التي أعلنتها السلطنة حيوية للحفاظ على قدرة الدولة التي تعاني من نقص السيولة على طرق أسواق الدين العالمية.

وقبل شهر نظمت مجموعات من العمانيين الذين يطالبون بوظائف احتجاجات في أنحاء مختلفة من البلاد، في أكبر تحد للحاكم الجديد للدولة البالغ تعداد سكانها نحو خمسة ملايين نسمة.

مسقط - أعلنت سلطنة عُمان الأربعاء أنها ستسارع في منح تاشيرات إقامة طويلة الأجل لمستثمرين أجانب فيما تطبق الدولة الخليجية المقلدة بأعباء الدين إصلاحات واسعة لتصحيح أوضاعها المالية الواهنة. ويرى محللون أن القرار سيدعم مناخ الأعمال وسيعمل على توفير بيئة جاذبة ومشجعة على نمو ونجاح المشروعات الاستثمارية، وسيعطي الوجهة العمانية مكانة تنافسية إقليمياً ودولياً.



وقالت وزارة التجارة العمانية على حسابها في تويتر إن "السلطنة تخطط لعرض تاشيرات إقامة لمدة خمس أو عشر سنوات للمستثمرين الأجانب وذلك في إطار سعي السلطنة لتعزيز مناخ الأعمال، وجلب الاستثمارات النوعية وفق ضوابط واضحة ومحددة".

وأشارت الوزارة إلى أن برنامج "إقامة مستثمر"، وهو جزء من خطة تحفيز اقتصادي، يمنح المستثمرين والمتقاعدين عن العمل الأجانب حق إقامة طويلة الأمد في السلطنة. وسيتم البدء بتفعيل المبادرة خلال شهر سبتمبر القادم عن طريق مركز خدمات الاستثمار بالوزارة إلكترونياً بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بالمشروع كافة. وتحرك عُمان، وهي ضمن أضعف الدول من الناحية المالية في منطقة

# إيني تبدأ التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل البحرين

الاحتياطات التي يمكن الوصول إليها في تلك المنطقة. وأشار الشيخ محمد إلى أن عمليات التنقيب تحتاج إلى محاولات عدة وجهد وقت وتنسيق متواصل مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

وأوضح أن شركة تطوير للبتروال الحكومية (تطوير) قد أنهت جميع الاستعدادات والإجراءات الفنية واللوجستية لفتح باب الاستثمار في القواطع البحرية 2 و3 و4 أمام شركات النفط العالمية الكبرى.

ووقعت شركة تطوير في سبتمبر الماضي اتفاقية للقيام بدراسة مشتركة مع شركة إيني، والتي تهدف لتقييم الإمكانات الهيدروكربونية في القاطع البحري رقم 2.

وتملك البحرين حالياً حقلاً واحداً للنفط مع احتياطات من الضام تقدر بمئات الملايين من البراميل. وينتج البلد الخليجي الصغير من حقله الوحيد حوالي 50 ألف برميل يوميا. كما أنها تنتج 150 ألف برميل إضافي من حقل أبوسعفة الذي تشترك فيه مع السعودية لتلبية معظم احتياجاتها النفطية.

النامية - كشفت هيئة النفط والغاز البحرينية الأربعاء أن عملاق الطاقة الإيطالي إيني بدأ في حفر أول بئر استكشافية في القطاع البحري رقم واحد شمال البلاد، مما يعزز طموحات البلد الخليجي الصغير في تعزيز إيراداته المالية في السنوات المقبلة.

والبئر الجديدة جزء من اتفاق التنقيب والإنتاج الموقع مع إيني في عام 2019 ويغطي القطاع مساحة 2800 كيلومتر مربع وعمق يتراوح بين 10 و70 متراً.



الشيخ محمد بن خليفة  
عملية الحفر ستستمر  
أشهرًا قبل معرفة كمية  
الاحتياطيات



إعادة توجيه بوصلة استثمارات الطاقة

# صندوق النقد الدولي يتأهب لإسقاط ديون السودان

واتخذت الحكومة السودانية طيلة الأشهر الماضية مجموعة إجراءات للإصلاح الاقتصادي على رأسها رفع الدعم عن المحروقات وتعويم قيمة العملة المحلية، تماشياً مع برنامج وضع بالتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

ورجح رئيس الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك في مايو الماضي أن يتم شطب قرابة 45 مليار دولار من الديون الخارجية لبلده في إطار مبادرات تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة في العالم، وذلك بنهاية يونيو الحالي. وقطعت الخرطوم شوطاً كبيراً في إعفاء ديونها البالغة حوالي 60 مليار دولار، من خلال تسوية نحو 80 في المئة من ديون الدول المشاركة في مؤتمر المانحين الذي انعقد في باريس قبل أسابيع، ومثلها من ديون دلائنين آخرين.

وأكدت جورجيفا في بيان أن السودان يقترب الآن خطوة واحدة من الوصول إلى نقطة القرار الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ما سيقلل بشكل كبير من إجمالي ديونه ويسمح بالوصول إلى أموال واستثمارات جديدة ضرورية لتعزيز النمو ومحاربة الفقر.



كريستالينا جورجيفا  
ثمة تعهدات بتقديم  
1.4 مليار دولار لتسوية  
متأخرات السودان

الذي يفترض أن يساهم في معالجة المستويات المرتفعة للبطالة والفقر في بلد شهد سنوات من الاضطرابات.

وهناك دعم من الأعضاء لهذا المسعى لإدراكهم بالتقدم الذي حققه السودان في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في ظل برامج متفق عليها ويتابعها خبراء الصندوق. وقد لعبت وزارة الخزانة الأميركية دوراً في تشجيع الدعم من باقي أعضاء صندوق النقد. وكانت الولايات المتحدة وصندوق النقد قد دعيا في أبريل الماضي، أكثر من 20 دولة إلى تقديم الدعم الكامل لعملية تخفيف ديون السودان، وأكدوا أن الخرطوم أحرزت تقدماً في تنفيذ إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي. ومن المتوقع أن يقرر الصندوق خلال اجتماع مجلسه التنفيذي الاثنين المقبل بشأن تسوية متأخرات السودان للصندوق ومبادرة البلدان الفقيرة بالديون.

واشنطن/الخرطوم - تلقى السودان دفعا جديداً عندما ألح صندوق النقد الدولي إلى أنه اقرب من وضع آخر للمسات لإسقاط ديون البلاد لمساعدة الحكومة الانتقالية على النهوض بالاقتصاد المشلول، بمجرد أن يقدم أعضاء الصندوق الالتزامات المالية اللازمة.

وأعلنت المدير العام للصندوق كريستالينا جورجيفا الأربعاء، أن مجلس إدارة الصندوق حصل على تعهدات تمويلية كافية للسماح للصندوق بتقديم تخفيف شامل لديون السودان. وكشفت أن 101 بلد من الدول الأعضاء في المؤسسة المالية الدولية تعهدت بتقديم أكثر من 1.4 مليار دولار في صورة تمويل سيمكن من تسوية متأخرات السودان المستحقة للصندوق. ويمثل تخفيف الديون عن السودان أولوية بالنسبة إلى الصندوق، كما يعد هذا التحرك إحدى خطوات الدعم الدولي